السعودية.. الدولة ـ المحور

لفهم حالة (status) السعودية، لابد من فحص ثلاث تصوّرات:

ـ تصوّرها لذاتها

ـ تصوّر حلفائها لها

ـ تصوّر أعدائها لها

ولأن هذه التصورات تتفاوت بلحاظ زاوية/زاويا النظرة لدى كل طرف، ومعايير التقييم المعتمدة، وقد يكون الفارق بين الواقعي والمتخيّل متفاوتًا قليلًا أو كثيرًا. ومن أجل الإقتراب من عتبة فهم الحالة السعودية لابد من رسم صورتها في سياق نشأتها التاريخية ومصادر القوة والضعف التي رافقتها أو طرأت عليها.

تاريخيًا، برزت الدولة السعودية إلى الوجود من خلال مشروع توسّعي انطلاقًا من نجد وتمدّد بالقوة العسكرية إلى أقاليم أخرى داخل الجزيرة العربية وما حولها في الفترة ما بين 1902 - 1926. وفي عام 1932 أعلن عن قيام المملكة السعودية بعد اتفاقيات حدودية وتفاهمات تحت رعاية بريطانيا العظمى التي وضعت حدّاً لمشروع الجهاد الوهابي، المسؤول عن تمدّد الكيان السعودي .

وعلى الرغم من أن الجغرافيا السياسية للدولة السعودية حسمت بصورة رسمية ودولية منذ الإعلان الرسمي عن قيام المملكة السعودية، فإن نزعة التوسع جرى تعويضها بالنفوذ السياسي الذي عادة ما يستخدم فيه النفوذ المذهبي الوهابي، حيث لم تتوقف صراعات الدولة السعودية مع الدول الكبرى والإتحادات في

المنطقة العربية، كما حصل في صراع ال سعود مع عبد الناصر بصفته رمزًا لمشروع قومي في مواجهة المشروع الديني السعودي، والجمهورية العربية المتحدة كمشروع وحدودي في مقابل المشروع التقسيمي الذي تديره السعودية.... وأصبحت الأخيرة شريكًا فاعلًا مباشرًا وغير مباشر في الحوادث الكبرى في منطقة الشرق الأوسط، نذكر منها على سبيل المثال: الحرب الأهلية اليمنية في 1962، الجهاد الافغاني سنة 1979، الحرب العراقية الايرانية 1980 -1988، مبادرة فهد 1981 للسلام، الحرب الأهلية في لبنان 1975 ثم اتفاق الطائف سنة 1990، ومبادرة الملك عبد الله للسلام في 2002، وقيادة الثورة المضادة في أغلب بلدان الربيع العربي منذ ديسمبر 2010، وإعلان الحرب على اليمن في 2015..

وفي الخلاصات: لم تتصرف السعودية قط من موقع الدولة، بل كانت محثوثة بنزعة المحورية .

يأخذ صراع المحاور تارة شكل (ديني/ إسلامي ـ قومي/ عروبي)، وتارة شكل صراع مذهبي (سني/ وهابي ـ شيعي).. وفي كل حالة كانت السعودية تبادر إلى إضفاء صبغة خاصة على الصراع، فقد حسبت صراعها مع عبد الناصر صراع الإسلام ضد الكفر (انظر: نقد القومية العربية، للشيخ عبدالعزيز ابن باز)، وفي الثانية صراع الإسلام وأهل البدع (الرافضة)(أنظر: عبد الله القصيمي، الصراع بين الاسلام والوثنية).

ثمة عوامل داخلية وخارجية ساعدت المملكة السعودية على التصرّف من موقع المحورية، وكونها قائدة لمحور إقليمي مؤسس على تحالف دولي، ومن أبرز هذه العوامل:

العوامل الداخلية :

1ـ النفط: حيث تشكّل مداخيل النفط العالية أداة فاعلة في النفوذ السياسي والتأثير على قرارات الدول والجماعات والأشخاص. وعلى الرغم من تبدّلات كبيرة

شهدتها قائمة الدول المنتجة والمصدّرة للنفط والتراجع الطفيف في قيمة سلعة النفط في اقتصاديات العالم لمصلحة الطاقة البديلة والنظيفة، فإن السعودية حافظت على تصدّرها قائمة الدول المصدّرة للنفط، الذي يمنحها نفوذًا وازنًا في سوق النفط، واستغلال جزءًا من مداخيلها في تعزيز نفوذها السياسي في المنطقة والعالم.

2- رعاية الحرمين الشريفين: إن الرمزية المعنوية والروحية لوجود المسجد الحرام والمسجد النبوي أضفت معنى متعاليًا على العائلة المالكة، على الأقل من وجهة نظر كثير من المسلمين الذين يتوجّهون في صلواتهم اليومية الى مكة المكرّمة ويتوقون الى رؤية الكعبة والبيت الحرام..وقد أفاد النظام السعودي من هذه العلاقة الروحية التي تربط المسلمين بالحرمين الشريفين لجهة التأثير على الرأي العام الاسلامي ..ومع أن الرمزية تضاءلت الى حد كبير في عهد سلمان ونزوع الحاكم الفعلي، محمد بن سلمان، نحو الانفتاح على الثقافة الغربية وتهميش دور المؤسسة الدينية الوهابية والدين عامة، إلا أنه لا يزال يحتفظ بقدر وازن من النفوذ المعنوي على قطاع واسع من العرب والمسلمين نتيجة رعايته للحرمين الشريفين.

العوامل الخارجية:

1 - الشراكة الدولية مع الولايات المتحدة وأوروبا الغربية (بريطانيا بدرجة أساسية): إذ لا يمكن للنظام السعودي التحرّك بصورة منفردة ومستقلة دون غطاء دولي، وأميركي على وجه الخصوص. فالنظام السعودي يدرك تمامًا حجم قدراته العسكرية والسياسية، فمهما بلغت إمكانياته المالية فإن ثمة متطلبات أخرى لصناعة قوة قادرة على مواجهة الخصوم ومن بينها بناء تحالف قوي ومتين، والاعتصام بقوة دولية توفر الحماية والغطاء السياسي في الهيئات الدولية، من أجل تحقيق قدر من التوازن في مقابل القوى الاقليمية الوازنة مثل إيران وتركيا.

المساعدات الخارجية.. صناعة النفوذ: إن أهم أدوات النفوذ السياسي لأي دولة يكمن في ما تقدّمه من خدمات للآخرين..ومنذ الطفرة النفطية في العام 1975 كانت المساعدات الخارجية أداة مركزية في السياسة الخارجية السعودية ..

وتعد المخصصات المالية لمشاريع الرعاية في الخارج، وحجم المساعدات التي تقدّمها السعودية لدول ومنظمات وشخصيات ضخمًا. على سبيل المثال، شهد عهد الملك عبد الله، وبفعل تنامي المداخيل النفطية، نموًا لافتًا فى المساعدات الخارجية. وبناء على الإحصاءات الرسمية، زادت المساعدات بنحو 56%؛ أى بمقدار 2.308 مليار ريال، ليبلغ إجمالى المساعدات6.438 مليار ريال خلال عام 2012، مقارنة بـ 4.130 مليار ريال خلال عام 2005 ..

وذكرت صحيفة (الاقتصادية) السعودية فى تقرير لها نشرته في 24 يناير 2015 أنّه بمقارنة البيانات خلال الفترة من عام 2005 حتى نهاية عام 2012، أي خلال سبعة أعوام، فقد سجّل إجمالى قيمة المساعدات الخارجية للسعودية نحو 98 مليار ريال تقريبًا (26.1 مليار دولار)، منها 81.6 مليار ريال (21.8 مليار دولار) مساعدات وقروضًا، وتمثل نحو 60.1 % من إجمالى المساعدات الخارجية منذ 1994.

وفي 17 مايو 2015 نشرت صحيفة (الرياض) تقريرًا لصندوق النقد الدولي عن اقتصاد السعودية جاء فيه أن الأخيرة من البلدان التي تقدّم مساعدات مالية كبيرة للعديد من الدول، من خلال رصدها دعمًا ضخمًا لدول المنطقة، وذكر التقرير أن المساعدات المالية المباشرة المقدّمة للدول العربية التي رصدتها بلغت 85 مليار ريال (22.7 مليار دولار) خلال الفترة من يناير 2011 إلى أبريل 2014.

ووفقاً لتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي ومؤشرات التنمية العالمية، تأتي مصر في المرتبة الأولى من الدول التي تتلقى مساعدات سعودية، حيث بلغ

إجمالي المساعدات المالية السعودية المرصودة لمصر 24.4 مليار ريال (6.5 مليار دولار) خلال الفترة من يناير 2011 إلى أبريل 2014، واستلمت مصر منها 22.3 مليار ريال (5.9 مليارات دولار) حتى تاريخه.

وبلغ إجمالي المساعدات المالية السعودية المرصودة للاردن 11.2 مليار ريال (3.0 مليارات دولار) خلال الفترة من يناير 2011 إلى أبريل 2014، واستلمت الأردن منها 7.2 مليارات ريال (1.9 مليار دولار) حتى تاريخه، وتمثل المساعدات المالية السعودية المباشرة للاردن نحو 8.1 % من إجمالي الناتج المحلي الأردني.

ورصدت السعودية 10.7 مليارات ريال (2.8 مليار دولار) كمساعدة مالية مباشرة للبحرين خلال الفترة من يناير 2011 إلى أبريل 2014، وتمثل المساعدات المالية السعودية المرصودة للبحرين نحو 8.4% من إجمالي الناتج المحلي للبحرين. وجاءت بعدها سلطنة عُمان بمساعدات مالية سعودية بلغت 9.4 مليارات ريال (2.5 مليار دولار) تمثل نحو 3.1% من الناتج المحلي الإجمالي لسلطنة عُمان.

وبلغت المساعدات المالية السعودية للمغرب 6.1 مليارات ريال (1.6 مليار دولار) تمثل نحو 1.5% من الناتج المحلي الإجمالي المغربي، ثم السودان بمبلغ 2.0 مليار ريال (527 مليون دولار) تمثل نحو 0.8% من الناتج المحلي الإجمالي السوداني، ثم جيبوتي بمبلغ 255 مليون ريال (68 مليون دولار) تمثل نحو 4.3% من الناتج المحلي الإجمالي الجيبوتي.

وبنظرة إجمالية على البيانات المالية، فقد بلغت قيمة المساعدات الخارجية المقدمة من قبل السعودية بما فيها القروض الميسرة عبر القنوات الثنائية، ومن خلال المؤسسات متعددة الأطراف خلال الفترة من عام 1994 وحتى نهاية عام 2012، أي خلال 19 عامًا، نحو 162.7 مليار ريال (43.3 مليار دولار)،

تشكل المساعدات والقروض منها نحو 85.5%، أي ما مقداره 139.2 مليار ريال (37.12 مليار دولار).

وبحسب منصة المساعدات السعودية على شبكة الانترنت فإن اجمالي المساعدات المقدمة وصل إلى 129.53 مليار دولار، وأن أعلى الدول تلقيًا للمساعدات هي مصر بواقع 32.5 مليار دولار، ثم اليمن بواقع 26.3 مليار دولار وباكستان 12.8 مليار دولار، وسورية 7.3 مليار جولار، والعراق بواقع 7.3 مليار دولار، وفلسطين بواقع 5.3 مليار دولار.

لا بد من الإشارة الى أن الأرقام الواردة في بيانات وزارة المالية السعودية، وما ينشر في الإعلام ليس، بالضرورة، بالدقة التي يتم الإعلان عنها، لأن في حالات كثيرة يتم الاعلان عن مساعدات لهذه الدولة أو تلك، ولكن لا تصل بالمطلق أو تصل جزئيًا، وإن سكوت هذه الدول والحكومات أو حتى المنظمات يعود الى التعويل على "أمل" وصول المساعدات ذات يوم.

على أية حال، فإن الأموال التي يقدّمها النظام السعودي لاتقتصر على المساعدات الخارجية، بل إن هذه الأموال تستخدم لأغراض أخرى أيضًا. على مستوى تعميم العقيدة الوهابية في العالم. فقد نشرت مجلة (ميدل ايست مونيتر MidEast Monitor عدد يوليو 2007) دراسة للسفير الأمريكي السابق لدى كوستاريكا (كورتين وينزر) بعنوان (السعودية والوهابية وانتشار الفاشية) تشتمل على معطيات ملفتة. فقد أورد وينزر على لسان اليكسي اليكسيف أثناء جلسة الاستماع أمام لجنة العدل التابعة لمجلس الشيوخ في 26 يونيو 2003م بأن "السعودية أنفقت 87 بليون دولار خلال العقدين الماضيين لنشر الوهابية في العالم"، وأنّه يعتقد أن مستوى التمويل قد ارتفع في العامين الماضيين (2004 - 2005) نظرا لارتفاع أسعار النفط. وأجرى وينزر مقارنة بين هذا المستوى من الإنفاق وبما أنفقه الحزب الشيوعي السوفييتي لنشر أيديولوجيته في العالم بين 1921 و1991م حيث لم يتجاوز الـ 7 بليون دولار.

بصورة إجمالية، فإن الانغماس في الشؤون الداخلية للدول العربية والاسلامية ينطلق من شعور النظام السعودي بأن ذلك حق حصري له.. فالنفط منحه قدرة النفوذ المالي والمادي، ووجود الحرمين الشريفين داخل حدود المملكة السعودية منحه النفوذ المعنوي، والشراكة الدولية مع الولايات المتحدة وأوروبا منحته الغطاء السياسي والأمني.

علاوة على ذلك، تصدر نزعة المحورية لدى النظام السعودي لا عن الرغبة في النفوذ فحسب، بل عن الشعور بالحاجة إلى حماية الأمن القومي والاستراتيجي. ولذلك، فإن السعودية لا تتصرف على أساس كونها دولة فحسب، بل رائدة لمحور إقليمي، وأنها تخوض حربًا مصيرية مع كل دولة تكتسب صفة الدولة المحورية، لأنها بذلك تهدّد أمنها القومي والاستراتيجي وتالياً مصير الدولة السعودية.

بكلمات أخرى، لا تعيش الدولة السعودية في إطار الجيوسياسية الضيقة، بل ترى حفظ وحدتها واستقرارها من خلال إطار استراتيجي يضمن لها نفوذًا في الدول الأخرى، وحين تكف عن التدخل في شؤون الدول الأخرى تصبح مكشوفة أمنيًا وسياسيًا، هكذا ترى الرياض نفسها وموقعها ودورها.

تصوّر حلفاء الرياض لدورها

كانت السعودية وعلى امتداد الحرب الباردة عضوًا فاعلًا ورئيسًا في محور أميركي غربي. وتجسّد نظرية العمودين المتساندين في عهد الرئيس الأميركي ريتشاد نيكسون من أجل تعويض الفراغ الأمني في الخليج بعد انسحاب بريطانيا منه، رؤية أميركية لمحورية الدولة السعودية في المنطقة الى جانب إيران الشاه. وبقيت السعودية في انخراطها في صراعات أميركا في العالم وفي المنطقة

محثوثة بخلفية المحورية في المنطقة والعالم، حتى أن تركي الفيصل اعترف بمشاركة السعودية في حرب فيتنام الى جانب أمريكا؛ وكانت الرياض تموّل الأحزاب اليمينية في أوروبا منعًا لتضخم الأحزاب الشيوعية والاشتراكية القوية في اوروبا الغربية يومذاك، كالحزبين الشيوعيين في إيطاليا وفرنسا.

مذكّرة سرية قدّمت الى الرئيس الأميركي بيل كلينتون في بداية عهده والدوائر ذات العلاقة (وزارة الخارجية، ولجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ) سنة 1992، جاء فيها :

تعد العربية السعودية الحجر الأساس في سياستنا القومية والدولية. فقد كنا نعتقد دائماً بأن سياسة حماية إسرائيل وإبقائها قوية يمكن ترسيخهما بوجود النظام السعودي الذي برز مؤخرًا في المشهد العربي كقوة مؤثرة. كان مشروع الملك فهد للتسوية مع اسرائيل نقطة البداية التي يمكن الإنطلاق منها لكسر جبهة الرفض العربية وتحقيق التسوية التي تقترب الآن من مرحلة الاستكمال. فبدون النظام السعودي والسياسة المصريّة التي يتبناها الرئيس مبارك في القيام بخطوات عملية، لن يكون من الممكن تدمير العراق وإزالته من معادلة المنطقة."

وتناولت المذكرة نهج الملك فهد في التأثير على صنع القرار في الدول بما نصّه:

الملك فهد، ومنذ بروزه كقوة حاكمة في 1974 حين أصبح وليًا للعهد، كان مسرفًا في البذخ في استعماله المال لتقديم الرشى، وتغيير إتجاهات ردود الفعل، ومنع صنع القرار في كثير من الدول. وقد امتدّت ذراعه مؤخرًا إلى هيئة الأمم المتحدة حين تم تعيين بطرس بطرس غالي أمينًا عامًا. فقد ملئت الحسابات البنكية الخاصة بالأمين العام بالملايين من الدولارات عبر السفير السعودي في بلادنا، السيد بندر بن سلطان. وكان الهدف وراء هذا التدخّل من جانب الملك تحقيق أمور ثلاثة:

1- تهميش المسألة البوسنية لاعتقاده بأن أي إنتصار للمسلمين سيفضي إلى حدوث تداعيات في المنطقة وخصوصًا في بلاده.

2- إضعاف العراق وتأخير أي مصالحة بين العراق والمجتمع الدولي. لقد تمكّنا من الحصول على رسالة شخصية من الملك فهد إلى الأمين العام ـ بطرس غالي ـ يطلب فيها منه تمديد العقوبات المفروضة على العراق، كشعب وليس كنظام، لأنه يخشى من إنتقام الشعب العراقي. ويعتقد بأن العلاقة الساذجة بينه وبين الأمين العام سترغمنا على فعل ما يريده: السبب في ذلك أنّه، حتى الآن، لا يدرك آلية عمل هيئة الأمم المتحدة ولا المعاهدات الدولية.

3- إخفاء كل التقارير المتعلّقة بالحوادث الخطيرة التي تجري داخل مخيّم رفحا للاجئين الشيعة العراقيين على يد ضباط الأمن السعوديين، وكان من بين أهم الحوادث الواضحة تلك حالات إغتصاب النساء والأطفال على حد سواء.

وتضيف المذكرة:

إن التدخل السعودي في البوسنة كان عاملًا مسؤولًا عن إحباط سياساتنا الرامية الى تسوية مبكّرة، ولكن سياساته ـ أي فهد ـ حيال العراق تتوافق مع مصالحنا ومصالح إسرائيل، رغم تحفّظنا إزاء طرق تفكيره وفرضياته التي ينطلق منها. وعلى أية حال، فإن موقفه بشأن الجور الحاصل في مخيم رفحا يقدّم لنا تأكيدًا على أن مثل هذا الظلم هو الأساس في نهج هذا النظام، على مستوى البلد بصورة عامة، ضد شعبه، وأيضًا ضد المسيحيين العاملين هناك. وهذه حقيقة بالرغم من أن النظام يزعم بأن مثل هذه الأعمال هي نتيجة للنشاطات التي تقوم بها جماعات المطاوعة العاملة خارج السلطة الرسمية.

وتتحدث المذكرة عن دور النظام السعودي على المستوى العربي وفي مواجهة حركات التحرّر العربي ومقاومة الاحتلال الاسرائيلي:

كان النظام السعودي، منذ نشأته وبروزه في بداية القرن (الماضي)، عنصرًا هاماً في أيدينا لتحقيق وبسط مصالحنا السياسية والنفطية في مواجهة النفوذ البريطاني.

وبعد نشأة إسرائيل وبروز تيارات فكرية قومية وراديكالية في المنطقة، أصبح النظام السعودي على درجة كبيرة من الأهمية لقمع طموحات هذه القوى لأنها كانت تهدّد أمن إسرائيل ومستقبلها. ولكن النظام السعودي، وتحت تأثير الشخصية المهيمنة للملك فيصل، دفعتنا للتورّط في نزاعات خطيرة مع الحركة القومية العربية. ولم تكن هذه الحركة شريرة بصورة كاملة. إن الطموح الذي كانت تسعى إلى تحقيقه ـ أي الحركة القومية ـ هو إقامة نظام عربي متماسك ـ وهو أمر لصالحنا، وفي حال حصوله سنتمكّن من احتواء أي خطر يهدد إسرائيل.

إن الخطأ الذي دفعنا فيصل للتورط فيه أنه كان قادرًا بصورة مباشرة، في وقت لاحق، على الدعوة الى تأسيس ميثاق غربي ـ إسلامي، الأمر الذي استدعى رد فعل عدائيًا من قوى القومية العربية. ونتيجة ذلك، تفجّر نزاع بين الإتجاهات الإسلامية والقومية، والذي أفضى لاحقًا إلى مرحلة دموية، ما يجعل الحركات الإسلامية تتطور في الوقت الراهن. وقد برزت جميع هذه الحركات تحت رعاية السلطات السعودية وكانت تموّل من قبلها. وما زال للنظام السعودي روابط بها بصورة أو أخرى.

وتعود المذكّرة لتسليط الضوء على دور فهد التخريبي في الخارج العربي:

يتمسّك فهد بأن عدم الإستقرار في البلدان العربية الرئيسية، مثل مصر والجزائر، يعني كسوفها وحرمانها من السلطة بخصوص صنع القرار العربي، بما يؤدي الى تعزيز السلطات السعودية للسيطرة على سير التطورات في المستويين العربي والدولي. وكما هو دارج في عدم إدراك وفهم أبناء آل سعود، فإن فهد فهم من حديث بينه وبين الرئيس الأسبق جورج بوش، بأن إقامة علاقات واضحة وقوية مع إسرائيل سيحقّق الأمن في المنطقة. وقد فسّر فهد أمن المنطقة

بأنه يعني أمنه الشخصي. ولهذا السبب، ذهب بعيدًا في إقامة علاقات إجتماعية مع إسرائيل على المستويين السياسي والعسكري. وبالرغم من المشاركة السعودية في تمويل الدعم العسكري لإسرائيل خلال حرب العراق، في سبيل إبقائها خارج مجال العمل على أمل تفادي أي مواجهات مع الشعب العربي وإفشال أهداف قوات التحالف، والتي تمّت بناء على إتفاقنا مع الملك شخصيًا، فإنّه لا يزال ينظر الى أن ذلك مبدأ أساسي أو قانون من أجل السيطرة على سير المفاوضات العربية ـ الإسرائيلية.

وتعرض المذكرة الدور الوظيفي للسعودي في خدمة المصالح الغربية، وأن النظام السعودي بات يتصرف بصورة مثيرة للغرابة تجاه النظام المصري في محاولة لاستعماله خارج الحدود المقررة. كان اهتمام الأطراف كافة منصبًّا على الحاجة إلى التمسّك بالخط العام وليس إلى الذهاب بعيدًا عنه، وإنما الاستفادة من ضعف النظام المصري في مواجهة الأصوليين الإسلاميين. ويحاول (النظام السعودي) جهده من أجل توريط مصر في النزاعات الإقليمية العربية والتي لا يقدر النظام المصري على تحمّلها.

وفيما يرتبط بالوضع في السودان، حاول النظام السعودي في البداية تبني سياسة التقارب مع النظام الشمولي، الذي يقوده البشير. ولكن حين أدرك فهد بأنه من غير الممكن دفع النظام الى تبني النمط الاسلامي على الطريقة السعودية، ساءت العلاقات بين النظامين وأصبحا خصمين لدودين حيال بعضهما البعض. وبات واضحاً بالنسبة لنا ـ أي للولايات المتحدة ـ أن محاولة إغتيال زعيم الحركة الاسلامية القومية حسن الترابي، منظّر النظام السوداني، كانت بتخطيط وتمويل السعوديين وبالتعاون مع جناحين في المعارضة (السودانية). وقد أدى بذخ فهد في تمويل العملية الى فشل خطتنا في التسوية في إطار علماني وشبه ـ ديني.

ويعطّل سلوك النظام السعودي حيال شمال أفريقيا أي حل بالنسبة إلى مشكلة الصحراء بين الجزائر والمغرب. كما أن أصابع السعوديين ليست بريئة في دعم تلك المنظمات الإسلامية التي تشوّه وتمسخ الإسلام كما هو حاصل في مصر.

الحقيقة أن النظام السعودي تراجع عن وعوده بدعم الإقتصاد العربي في عدد من البلدان العربية، بما تسبب في مشاكل عديدة خصوصًا حين يفرض النظام ضغوطًا كبيرة على أنظمة الخليج الأخرى لدفعها الى تبني ممارسات مشابهة لتلك التي يتبناها السعوديون. ويهدّد ذلك بخلق نزاع بين الأغنياء والفقراء العرب، وهو نزاع سيكون نواة لعودة الإتجاهات الراديكالية، والتي تأخذ الآن شكلًا قد يكون على صلة بالإسلام بصورة أو أخرى.

والشيء ذاته صحيح بالنسبة إلة العلاقات السعودية ـ الإسلامية، أو حتى العلاقات السعودية ـ الدولية بصورة عامة، بالنظر إلى توسّل النظام بسياسة الإقتراض كنتيجة لعجزه عن تلبية المتطلبات المالية وأداء كثير من الإلتزامات الحكومية من الخزانة الأميركية.

وعلى مستوى نظرة الحلفاء أيضًا، فإن الاسرائيلي ينظر إلى السعودية بكونها دولة محورية والمعبر الحتمي للتطبيع. لقاء مستشار بن غوريون ومستشار عبد العزيز حافظ وهبة في لندن في ثلاثينات القرن الماضي كان مؤسسًا على قناعة اسرائيلية، بأن مشروع الدولة العبرية في المنطقة لا يمكن تسويقه الا عبر بوابة الرياض ..

وقد كشف ميخائيل كهانوف في كتابه (السعودية والصراع في فلسطين) عن: "إن اللقاءات السعودية الاسرائيلية بدأت منذ ثلاثينات القرن الماضي، عندما التقى مستشار الملك عبد العزيز آل سعود، وسفيره في لندن، حافظ وهبة المصري، بأول رئيس وزراء للاحتلال ديفيد بن غوريون وموشيه شيرتوك قبل قيام دولة اسرائيل بما يقارب عقدين من الزمن"! وقال بن غوريون لوهبة "وحدهم ملوك آل سعود القادرون على التأثير على المصالحة التاريخية بين العرب واليهود في فلسطين".

تطبيقات

1 ـ التصور السياسي السعودي لسوريا وصراع المحاور ..

لا تنظر السعودية الى سوريا منفردة أو معزولة عن صراعها مع ايران وحزب الله، أي "محور المقاومة". ولذلك، فإن التخطيط السعودي ذات يوم لإطاحة بشار الأسد هدف يتجاوز سوريا ويستوعب المحور برمته، كما أن شرط بقائه بالتخلي عن ايران وحزب الله هو أيضًا يأتي في سياق رؤيته المحورية.

وقد سعت السعودية على مدى سنوات طويلة من أجل عقد صفقة منفردة مع النظام السوري بقيادة بشار الأسد من أجل وضع حد لتحالفه مع إيران وحزب الله (حدث ذلك في بداية الأزمة السورية، وتكرّر في لقاء محمد بن سلمان ورئيس الأمن الوطني علي مملوك في يونيو 2015).

بيد أن النظام السوري، وفي ضوء تجاربه مع ايران وحزب الله، لا يغامر بالدخول في أي صفقة مع السعودية أو مع أي دولة أخرى، والسبب في ذلك الثقة المفقودة في السعودية والثقة المطلقة في ايران وحزب الله (كلام بشار الأسد في مقابلة مع قناة المنار الناطقة باسم حزب الله في أغسس 2015 عن علاقة سوريا بايران وحزب الله يعكس الموقف الحقيقي والصادق حيال علاقة سوريا بايران وحزب الله).

وعليه، فإن معركة السعودية في سوريا على امتداد السنوات من 2011 ـ 2017 تندرج في سياق صراع المحاور وليس صراع الدول، ولذلك فإن التسوية في سورية ليست محلية، بل إقليمية/ دولية.

صحيح أن السعودية تقاربت مع سوريا الدولة في بعض الملفات، من بينها لبنان، وأفرزت (معادلة سين سين)، والعراق منذ 2003 ـ 2010 لجهة تسهيل دخول المقاتلين عبر سوريا، وشاركت في التحالف الدولي ضد صدام حسين حين احتل الكويت.. ولكن حين تنتقل العلاقة الى خارج إطار الدولة، أي الى المحور، تصبح السعودية وسوريا خصمين لدودين.

ولهذا ايضًا فإن السعودية لم تجد غضاضة في التعاون مع اسرائيل لإسقاط النظام السوري، مثلما تتعاونان ضمن محور واحد في مواجهة ايران وحزب الله وحتى حماس والجهاد الاسلامي في غزة. السعودية ضمن محور غربي أمريكي تشكل اسرائيل عنصرًا أساسيًا فيه. وإن مشكلة السعودية ليست مع سوريا بشار الاسد، ولا الدولة السورية، ولا النظام السوري..المشكلة مع المحور الايراني الذي تمثّل سورية عضوًا فيه. تماماً مثلما كانت السعودية ضد عبدالناصر لأنه سعى لأن يكون ضمن محاور بعيدة عن محور واشنطن وحلفائها الغربيين والعرب!

تصوّر خصوم السعودية لموقعها ودورها

لا ايران ولا سوريا ولا عراق ما بعد صدام حسين، دع عنك حركات المقاومة المنضوية في محور المقاومة بقيادة إيران، تنظر إلى السعودية كدولة وحسب، بل كانت دائماً ترى فيها رأس حربة في محور مستقل أطلق عليه منذ حرب تموز 2006 (محور الإعتدال).

انخراط السعودية عبر مقاتليها في العراق أو حلفائها السياسيين في لبنان (14 آذار) أو أيديولوجيتها الدينية أو مساعداتها الاقتصادية في الدول المتنازع على النفوذ فيها، يؤكد حقيقة أن السعودية تتصرف على أساس الخلفية السياسية، أي كونها محورًا بل وقائدًا في هذا المحور إقليميًا التابع لمحور دولي أكبر تتزعمه واشنطن وتشترك فيه إسرائيل.

ما دفع بالسعودية لخوض الحرب في اليمن في مارس 2015، ليس مجرد وجود خطر محتمل يهدّد أمنها القومي، بل إن دافعها الرئيس هو شعورها بأن اليمن جزء من محورها، ومجال نفوذها.

السعودية خسرت العراق الذي اقترب من محورها اثناء الحرب العراقية الايرانية، ولكنه لم يكن عنصرًا فيه، ومع هذا غضبت من أمريكا لأنها فتحت الأبواب بزعمها لهيمنة محور ايران، وكان يفترض أن تقاسم واشنطن الرياض الكعكة العراقية، وكان هذا هو الاتفاق الضمني الذي كشف عنه منذ سنوات طويلة بوب وود ورد في كتابه (خطة الهجوم) وأحاديث بندر بن سلطان مع الرئيس الأميركي السابق جورج بوش الإبن، وفريقه السياسي والعسكري.

ويلاحظ أن ردود فعل السعودية في الربيع العربي تؤكّد نزوعها نحو المحورية، إما كرأس حربة لمحور إقليمي، أو كجزء من محور أكبر له رؤية مختلفة في بعض الأحيان، والأمثلة كثيرة:

ـ التدخل العسكري المباشر في البحرين في 15 آذار (مارس) 2011 .

ـ المبادرة الخليجية في اليمن في 3 نيسان (إبريل) 2011، وحتى الحرب السعودية على اليمن في آذار (مارس) 2015 تأتي كرد فعل على خسارة نفوذها في اليمن الذي تنظر إليه بكونه جزءًا من مجالها الحيوي.

ـ مواقف السعودية الغاضبة من أمريكا بخصوص ثورة 25 يناير المصرية، ثم التخطيط لإنقلاب 30 حزيران (يونيو) 2013.

ـ استضافة الرئيس التونسي زين العابدين بن علي في جدة بعد الثورة عليه في كانون الأول (ديسمبر) 2010.

ـ المشاركة الفاعلة في الثورة الليبية وتوفير الغطاء لحرب الناتو في شباط (فبراير) 2011.

ـ الرعاية الشاملة للمعارضة السورية المسلّحة، ثم الامساك الكامل بالملف السوري من قبل بندر بن سلطان في صيف 2012 .

ويبقى ..

ان محورية الرياض تضعضعت خلال العقدين الماضيين، والسبب أن رأس المحور الذي تنتمي اليه قد مُني بهزائم كثيرة أضعفته في الشرق الأوسط. ولكن الرياض التي ركبت موج المحور الأمريكي إقليميا (شراكة مع اسرائيل) ورغم خسارتها لاتزال تراهن على جر كامل المحور الغربي لمنطقة الشرق الأوسط. وعلى الرغم من "التقديمات" السعودية المغرية للأميركي، والتسهيلات المنضبطة التي قدّمها الثاني للأول، لا يبدو أن المحور الغربي في وارد إعادة السعودية لمحوريتها من جديد، خاصة وأنها دخلت العديد من المعارك الإقليمية دفعة واحدة، وهي ليست قادرة على الإيفاء بشروط النصر فيها. وزيادة على ذلك، فإن الرياض تعاني من مشاكل داخلية غير مسبوقة، بل تعاني فشلًا داخليًا لا يقل خطورة عن الفشل الخارجي.

السعودية لم تعد تلك الدولة المحورية القديمة المحمولة على قوة أمريكية طاغية في الشرق الأوسط. على العكس تمامًا، فإن الرياض ومعها تل أبيب خبرت واختبرت عمليًا المدى الذي يمكن للأميركي أن يذهب إليه في دفاعه عن حلفائه، وهذا ظهر جليًا في الهجوم على المنشآت النفطية في بقيق في سبتمبر 2019، وهجوم الوعد الصادق الايراني في منتصف إبريل 2024. فالرياض وتل أبيب اللذان ينظران الى التطبيع كحل إنقاذي برعاية أميركي، لن يعيد للسعودية محوريتها المتآكلة، فالرياض تتقزّم وإن كانت لاتزال لاعبًا محوريًا تخريبيًا في المنطقة.

لم تعد تمتلك السعودية أدوات النفوذ السابقة (المال والكاريزما والأيديولوجيا الدينية والاستراتيجية الأميركية)، فلا المساعدات المالية الخارجية بقيت على الوتيرة نفسها، وقد استبدلتها بمشاريع استثمارية انتقائية، ولا وجود لشخصيات تاريخية لديها خصائص كاريزمية مثل الملك عبد الله الذي كان له نفوذ معنوي

عربي وإسلامي ودولي، ولا الإيديولوجيا الوهابية تحتفظ اليوم بالقدر نفسه من الزخم الشعبي، ولا النظام السعودي في وارد إبقاء الوهابية إيديولوجية مشرعنة له أو أداة نفوذ خارجية، ويضاف إلى ذلك أن الاستراتيجية الأميركية لم تعد هي بعد الحرب الباردة، ونزوعها نحو التخفّف من أعباء الحلفاء الاقليميين والتفرّغ للخطر الصيني. بصورة اجمالية، إن محورية النظام السعودي تتآكل على نحو متسلسل ويسعى إلى تعويض موطن ضعفه من خلال التماهي مع المشروع الآميركي، والاسرائيلي أيضًا.